



## بيان

### الشبكة السورية لحقوق الإنسان مصدر أساسي في القرار الأخير الصادر عن البرلمان الأوروبي

نرحب بهذا القرار ونأمل أن يكون خطوة نحو دور أوروبي فاعل بشكل جدي لإنجاز حلٍ سياسي نحو الديمقراطية أسوةً بدول الاتحاد الأوروبي

تزامناً مع الذكرى السنوية العاشرة للحراك الشعبي نحو الديمقراطية في سوريا اعتمد البرلمان الأوروبي في 11/ آذار/ 2021 قراراً بأغلبية الأصوات؛ تحدّث فيه عن خطورة وحجم انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا، التي ارتكبتها جميع أطراف النزاع، بما في ذلك القتل والاحتجاز والإخفاء القسري والتعذيب، والعنف الجنسي والاعتصام والتفجير والتطهير العرقي...، ووصف الحالة في سوريا بـ "أزمة إنسانية فظيعة".

## استندَ القرار بشكل أساسي على كل من:

1. قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة.
2. تقارير لجنة التحقيق الدولية المستقلة عن سوريا.
3. بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان، حيث تمت الإشارة إلى 10 إحصائيات في خمسة مواضع من التقرير.
4. بيان منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) الأخير.

أدان القرار جميع الفظائع والانتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وذُكر المجتمع الدولي بخطورة وحجم انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا التي ترتكبها أطراف النزاع المختلفة. وأشار إلى المسؤولية الجسيمة للنظام السوري عن هذه الانتهاكات منذ مواجهته الاحتجاجات منذ لحظاتها الأولى بممارسات قمعية متوحشة، تضمنت عمليات قتل، واعتقال تعسفي وإخفاء قسري وتعذيب لمعتقلين، وعنف جنسي، وغيرها من الانتهاكات الفظيعة، وأنه مسؤول عن قرابة 88% من إجمالي عمليات قتل المدنيين، وعن 99% من القتلى تحت التعذيب الذين بلغ عددهم قرابة 15 ألف وفقاً لبيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان.

وقال القرار إن غارات جوية روسية أسفرت عن مقتل نحو 6900 مدني، واستهداف مراكز إعلامية مستقلة، ومستشفيات، ووحدات الدفاع المدني السورية، ونُدِّد بمحاولات روسيا تشويه صورة الخوذ البيض في وسائل الإعلام الغربية من خلال حملة تضليل عدوانية ومستمرة على وسائل التواصل الاجتماعي.

أشار القرار إلى دور روسيا وإيران في دعم النظام السوري في ممارساته القمعية ضدَّ المدنيين، وسيطرتهما على العملية السياسية السورية ومواردها الاقتصادية؛ وقال إن على روسيا وإيران وحزب الله اللبناني سحب قواتهم من الأراضي السورية، التي عملت خارج أي تفويض من الأمم المتحدة.

وتحدَّث القرار عن دور العديد من القوى الفاعلة في النزاع السوري، **ومن أبرز التوصيات التي دعا إليها:**

- دعا النظام السوري إلى الإفراج الفوري عن 130 ألف معتقل سياسي محتجزين، بمن فيهم من نساء وأطفال قد تحول معظمهم إلى مختفين قسرياً. وفي هذا الصدد، حثَّ أعضاء البرلمان الأوروبي الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء على تسهيل تشكيل آلية مستقلة بتفويض وقيادة دولية، تهتم بتحديد مكان المفقودين أو أماكن رفاتهم، بما في ذلك المقابر الجماعية.

- الانتخابات الرئاسية السورية المقبلة لعام 2021 تفتقر إلى أي شكل من أشكال المصادقية في نظر المجتمع الدولي في السياق الحالي؛ وأدان زيارات أعضاء البرلمان الأوروبي إلى النظام السوري، وأكّد على معارضة البرلمان الأوروبي أي تطبيع للعلاقات الدبلوماسية مع النظام السوري في ظلّ عدم وجود أي تقدم جوهري فيما يخص العملية السياسية.
- سوريا ما زالت غير آمنة لعودة اللاجئين، ودعا دول الاتحاد الأوروبي إلى الامتناع عن الإعادة القسرية للاجئين أو طالبي اللجوء السوريين.
- وجوب محاكمة الأشخاص المسؤولين عن الجرائم الدولية الأساسية على النحو الواجب، بما في ذلك من جانب الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في غياب عمليات دولية أو وطنية أخرى للعدالة الانتقالية؛ وأكد على محورية حل مسألة المحتجزين والمختفين قسرياً واعتبار ذلك جزءاً أساسياً من أية عملية انتقالية للتوصل إلى السلام.
- المحكمة الجنائية الدولية ينبغي أن تظل المصدر الرئيس للعدالة الدولية فيما يتعلق بجرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وجرائم العدوان؛ وإن انعدام المساءلة يولد المزيد من الفوضى ويزيد من معاناة الضحايا؛ ولذلك، فإن محاسبة جميع الجناة هي ضرورة.
- الحاجة إلى المساءلة في سوريا، والتحذير من أن الإفلات من العقاب يسمح باستمرار ارتكاب المزيد من الجرائم ورحّب القرار بالجهود الأوروبية في هذا الصدد، لا سيما تلك التي تقودها هولندا لرفع دعاوى قضائية ضد سوريا أمام محكمة العدل الدولية لانتهاكها اتفاقية الأمم المتحدة ضد التعذيب.
- دعا المفوضية الأوروبية إلى تقديم خطة عمل للاتحاد الأوروبي بشأن الإفلات من العقاب، مع فصل خاص عن سوريا؛ ودعا الاتحاد الأوروبي إلى إطلاق صندوق أوروبي مخصص لضحايا الجرائم ضد الإنسانية في سوريا.
- على الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي طلب تعليق عضوية سوريا في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في مؤتمر منظمة حظر الأسلحة الكيميائية المزمع عقده في ربيع عام 2021؛ بسبب تزويره الأدلة على استخدام الأسلحة الكيميائية، وتكراره استخدامها ضد شعبه.
- طالب الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بالإبقاء على العقوبات المفروضة على الأفراد والكيانات المتورطين في القمع في سوريا وحثّ الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه على تجديد وتوسيع قائمة الخاضعين للعقوبات المستهدفة بموجب نظام عقوبات حقوق الإنسان العالمي الجديد للاتحاد الأوروبي.
- دعا القرار الممثل السامي للاتحاد الأوروبي ونائب رئيس المفوضية بورييل إلى تطوير سياسة قوية تضمن بذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان، فيما يتعلّق بالمشاركة المحتملة للاتحاد الأوروبي في عملية إعادة الإعمار، وذلك بالتعاون مع المجتمع المدني السوري.

## ختاماً

ترحب الشبكة السورية لحقوق الإنسان بهذا القرار الصادر عن البرلمان الأوروبي، ونشدد على الحاجة إلى تطبيق ما ورد فيه من توصيات، وأن يكون خطوة جدية نحو دور أكثر فعالية لجميع دول الاتحاد الأوروبي للمساهمة بشكل أكبر في إيجاد حل سياسي عاجل ينهي الكارثة السورية، وينقل سوريا إلى دولة حضارية ديمقراطية أسوة بدول الاتحاد الأوروبي.

وتؤكد الشبكة السورية لحقوق الإنسان على أنها مستعدة دائماً لوضع قاعدة البيانات وما تحتويه من معلومات واسعة تم تسجيلها خلال عشر سنوات في خدمة إظهار حقيقة ما يجري بحق المواطن والدولة السورية، وتأمل أن يكون ذلك خدمة لتسجيل تاريخ وسردية ما جرى في سوريا بموضوعية، ومنعاً من محاولات حثيثة من قبل مرتكبي الانتهاكات وفي مقدمتهم النظام السوري وروسيا وإيران لإنشاء منظمات تابعة لهم تهدف إلى تغيير سردية الأحداث ونفي الانتهاكات وتبريرها، ونشدد على أننا سوف نبذل أكبر جهد ممكن في توثيق ما نتمكن من انتهاكات وحوادث بموضوعية ومصداقية سعياً منا إلى تحقيق هدف حماية المدنيين في سوريا، ومحاسبة مرتكبي الانتهاكات كافة، والبدء في مسار التغيير نحو الديمقراطية، وشعارنا هو: لا عدالة بلا محاسبة.

للاطلاع على نص قرار البرلمان الأوروبي نرجو زيارة [الرابط](#) (متاح باللغة الإنكليزية فقط).